شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HANAA ALY

الأثر التفاعلى للدخل والإنفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)

رسالة مقدمة من الطالب

هاني عبد المجيد الحمامى

بكالوريوس تجارة (احصاء وتأمين ونظم المعلومات) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة على الرسالة

الأثر التفاعلى للدخل والإنفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)

رسالة مقدمة من الطالب

هاني عبد المجيد الحمامى

بكالوريوس تجارة (احصاء وتأمين ونظم المعلومات) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/مدحت محمد عبد العال

أستاذ الاحصاء والرياضة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/إبراهيم سعد المصري

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية العلوم الإدارية الأسبق

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

٣ – ا.د/ممدوح عبد العليم سعد

أستاذ الاحصاء والرياضة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٤ – د./ماجد محمد يسري الخربوطلي

أستاذ الاقتصاد المساعد ــ معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

٢٠٢١

الأثر التفاعلى للدخل والإنفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)

رسالة مقدمة من الطالب

هاني عبد المجيد الحمامى

بكالوريوس تجارة (احصاء وتأمين ونظم المعلومات) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- ا.د/مدحت محمد عبد العال

أستاذ الاحصاء والرياضة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- د./ماجد محمد يسري الخربوطلي

أستاذ الاقتصاد المساعد ــ معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢١

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢١ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢١

٢٠٢١

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عَملكم ورسُوله والمؤمنون وستَردّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كُنتم تعملون ﴾

صدق الله العظيم (سورة التوبة) (١٠٥)

﴿ الشـــــكر والتقدير ﴾

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلى الله عليه وعلى أله أجمعين، أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإحسانه لي على إتمام هذه الدراسة، داعياً سبحانه أن يوفقني إلى خير ما يحبه ويرضى وراجياً سبحانه وتعالى المزيد بالمُضي قدما على طريق العلم والمعرفة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة.

أتقدم بخالص وأرقى وأسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ **الدكتور/ مدحت محمد عبد العال**–أستاذ الإحصاء والرياضة بكلية التجارة –جامعة عين شمس على حضوره الطيب والمشرف لي وقبوله بالإشراف على هذه الرسالة وتوجيهاته ونصائحه لي خلال فترة إعداد الرسالة وحتى الانتهاء منها، وتعجز الكلمات وتضيع العبارات عند وصفه ومنحه ما يستحق من التقدير والاحترام، ولا أملك سوى الاعتراف بالعرفان والجميل له وبفضله الكبير من بعد الله سبحانه وتعالى طيلة حياتي، فجزاه الله عني خير الجزاء والرقي والعلو.

كما أتقدم بخالص وأرق كلمات الشكر والعرفان **للدكتور/ ماجد محمد الخربوطلي**–أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد–معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات–أكاديمية مصر، على حضوره الطيب في الإشراف على الرسالة ووقوفه إلى جانبي طيلة العمل في الرسالة متمنيا له دوام التوفيق والعلو.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الشديد لأساتذتي الافاضل الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم سعد المصري**– أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، والأستاذ الدكتور/ **ممدوح عبد العليم سعد**– أستاذ الإحصاء بكلية التجارة–جامعة عين شمس، على حضورهم وتشرفيهم لي ضمن أعضاء لجنة الحكم والمناقشة وتوجيهاتهم السديدة.

لهم مني جميعا التحية والتقدير وكامل الاحترام،

الباحث/ هاني عبد المجيد الحمامي

مُستخلص الدراسة

إن التطور والنمو والمهارات التي صاحبت الإنسان على مر العصور قد جعلته يتعرف على الأساليب والفنون المتطورة في عملية الإنتاج والتي استطاع من خلالها أن يحصل على إنتاج أكبر من الأرض وبمجهود أقل نسبيا عن ذي قبل، وبمرور الزمن ومع الزيادة السكانية لأفراد المجتمع فقد قام الانسان بوضع القواعد والتشريعات اللازمة التي من شأنها الحفاظ والتنظيم على الموارد المتاحة فضلا عن تقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم، وتحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد، حيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب وطرق أفضل عما كان عليه وبكفاءة أكثر.

تناولت الدراسة الحالية الوقوف على تحليل العلاقة بين الدخل والإنفاق (الإيرادات العامة والنفقات العامة) من خلال عدالة التوزيع في الموارد المتاحة للدولة والوقوف على مُسببات ومعوقات التنمية المُستدامة من خلال أهم العناصر المؤدية لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة بأبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وصولا بها إلى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع والحفاظ على موارد الدولة بما يضمن استخدام الأساليب الحديثة للحد من أضرار التلوث للإنسان والبيئة وزيادة مُستوى المعيشة لدى أفراد الدولة والحد أو التقليل من ظاهرتي الفقر والبطالة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي (التحليلي) مع استخدام أسلوب الاستنباط في آلية تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة من خلال تحليل البيانات وتفسيرها والوقوف على معوقات تحقيقها، اعتمادا على بيانات مقطعية لسلسلة زمنية قدرها (عشرة) سنوات، كما استخدام الباحث في الجانب التطبيقي مُعامل الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالدراسة ثم الاستعانة بطريقة (الانحدار المتعدد) لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات ببعضها البعض، وكيف يمكن من خلال هذه التفاعلات أن يتم تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لن يتم تحقيق التنمية المُستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) إلا من خلال الاهتمام بزيادة مُعدلات (الإيرادات العامة–الصحة–التعليم) التي من شأنها أن تُساهم في ارتفاع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع نتيجة التحسن في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن يتم توجيه الجزء الأكبر من النفقات العامة إلى المجالات والأنشطة الاقتصادية المُنتجة والتي بدورها تُزيد من مُعدلات (الناتج المحلي الإجمالي) وبالتالي تحد أو تقلل من ظاهرتي الفقر والبطالة لدى أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: (الإيرادات العامة–النفقات العامة–التنمية المُستدامة–الفقر–البطالة)

مُلخص الدراسة

مقدمة

لقد أجمع الاقتصاديون على التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن حدوث زيادة في الدخل القومي فقط، أما التنمية الاقتصادية فيتم قياسها من خلال مؤشرات أخرى إضافة إلى مؤشر زيادة الدخل، ويجب الإشارة إلى هذه التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال البعد التطبيقي، لقد أكدت التجارب التي نفذتها دول العالم في كيفية ادارة دفة اقتصادها الكلي بأنه لا يوجد مخرج من حلقة الفقر الدائم والنهوض بأعمدة الاقتصاد الوطني وجعل الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في موضع التطبيق العملي إلا عن طريق توسيع حصيلة الإيرادات العامة سواء من خلال تنمية مصادر إيراداتها التقليدية أو من خلال محاولة إيجاد مصادر جديدة لها، وعلى ذلك فقد سارعت غالبية دول العالم إلى تبني حزمة من سياسات الاصلاح والتكييف الهيكلي الذاتية منها أو المُدارة من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) في محاولة منها لإصلاح الاختلالات الموجودة في نظامها المالي والضريبي، بالإضافة إلى جانب تصحيح مسار مؤسسات القطاع العام وافساح المجال امام القطاع الخاص حتى يؤدي دوره المؤثر في إدارة الاقتصاد الوطني، وجميع تلك الإجراءات من شأنها تعزيز قدرات التمويل وما يترتب عليه من تسريع وتيرة عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

مشكلة الدراسة

كي تقوم الدولة بوظيفتها فإنه لابد وأن تحصل على التمويل اللازم لإنفاقها العام بمعنى أخر أن تحصل على الموارد المالية اللازمة التي تستلزم تغطية النفقات العامة، وتلك الموارد هي ما يطلق عليها بالإيرادات العامة، فنرى أن الاقتصاد المصري مازال يواجه تحديات وصعوبات متزايدة يوما تلو الآخر في انخفاض متوسط الدخل وعدم تحقيق الحد الأدنى من العدالة في توزيع الدخل وبالتالي زيادة نسب البطالة والفقر داخل أفراد المجتمع على الرغم من السياسات التي يتم صياغتها وتنفيذها من أجل النهوض بالبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكي تكون تنمية ذات طابع مستدام والوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شتى المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة الحالية فعلى الرغم من ما تملكه الدولة من موارد طبيعية وبشرية ومالية وقاعدة صناعية لا يُستهان بها ومشروعات تنموية مُستمرة، وقدرة الدولة في تقديم الدعم في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وما تقدمه الدولة من إصلاحات اقتصادية ومشروعات تنموية، إلا أن ذلك لا ينعكس علي أفراد المجتمع في تحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد، وزيادة ارتفاع مُعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المُستدامة والحد أو التقليل من مُعدلات ظاهرتي الفقر والبطالة، وعدم توافر العدالة الاجتماعية

في توزيع الثروات بالشكل العادل على التعليم والصحة بالتحديد مما يؤثر علي أطياف وفئات المجتمع بوجود الجهل وانتشار الأمراض نتيجة الفقر وسوء التغذية ومن ثم زيادة مُعدلات البطالة بأنواعها والفقر وضُعف مُعدلات التنمية المُستدامة وتحقيق أهدافها داخل المجتمع نتيجة عوامل عديدة من شأنها أن تعوق مسيرة التنمية المُستدامة واستنزاف مواردها.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التعرف على العديد من العناصر الهامة والتي بدورها تمثل عوامل رئيسية لارتفاع مُستوى المعيشة والوفاء بالاحتياجات الأساسية اللازمة لأفراد المجتمع حتى يمكن الوصول إلى المعوقات المُسببة لبطيء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المُستدامة ويمكن ذكرها فيما يلي:

- التعرف على طبيعة الدخل (الإيرادات العامة) والإنفاق (النفقات العامة) للموازنة العامة المصرية بوجه عام ونسبة الإنفاق على التعليم والصحة بشكل خاص.
- التعرف على طبيعة مُعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) ومدى مُساهمته في الحد أو التقليل من مُعدلات البطالة والفقر.
- التعرف على العلاقة بين طبيعة النفقات العامة على الخدمات المقدمة من الدولة والاستثمارات المطلوبة للنهوض بمُستويات التعليم والصحة.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن من خلالها الإسهام في تنشيط عملية التنمية المُستدامة والحد من ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة.
- مُساهمة هذه الدراسة في الكشف عن المعوقات التي من شأنها أن تعرقل التنمية المُستدامة، وإظهار الأثار السلبية للسياسة الحالية في عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الدولة على زيادة حدة مُعدلات الفقر والبطالة.

فروض الدراسة

١-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من شأنها أن تُساهم في تحقيق الزيادة أو التقليل في مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٢-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين انخفاض مؤشرات البطالة والفقر بما يُساهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

٣- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة مُعدلات نمو الإيرادات العامة وبين زيادة مُعدلات النمو لقطاعي (التعليم والصحة) من شأنها أن تُساهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

٤-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة مُعدلات نمو الإيرادات العامة وبين زيادة مُعدلات النمو لقطاعي (التعليم والصحة) من شأنها أن تُساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المُستدامة لقطاعي (التعليم

الإجراءات المنهجية للدراسة

١-الجانب النظري

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على البيانات والمعلومات من خلال التقارير والنشرات والبيانات الثانوية التي أصدرت من (المكتب الإنمائي للأمم المتحدة – وزارة المالية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – البنك الدولي) بالإضافة إلى الكتب والرسائل العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة.

٢-الجانب العملي

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في إجراءات الدراسة واستخدام أسلوب الاستنباط لسياسات الدولة التي تتخذها لأجل تحقيق التنمية المُستدامة من خلال سلسلة زمنية (سنوية) للفترة ما بين (٢٠٠٩م – ٢٠١٨م) وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة على أن يتم التحليل للمُعدلات الخاصة لسنوات فترة الدراسة.

٣-المقياس الاحصائي

تم استخدام مُعامل الارتباط (بيرسون) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالدراسة ثم الاستعانة بطريقة (الانحدار المتعدد) لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات ببعضها البعض وأيضا تحليل التباين (المتعدد-الثنائي)، لان هذا الأسلوب يعتبر من أهم أساليب النماذج الإحصائية الاقتصادية في تحليل وتفسير مدى تأثير (المتغيرات المُستقلة) على (المتغيرات التابعة).

متغيرات الدراسة

كما هو واضح من أهداف الدراسة وصياغة الفروض فيمكن تحديد متغيرات الدراسة والتي يتم قياس جميع هذه المتغيرات من خلال المُعدلات السنوية الصادرة من الجهات المُختصة لمتغيرات الدراسة.

المتغير التابع للدراسة: (التنمية المُستدامة)

وأبعاده: (التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – التنمية البيئية)

يتم قياس هذه الأبعاد الثلاثة من خلال ما تحرزه الدولة من تقدم في المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة من أجل تحسين الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع وتأتي في الدراسة عن طريق (الاستنباط) للواقع الذي يعيشه المجتمع من خلال:

التنمية الاقتصادية: يتم قياسها من خلال العمليات الإنتاجية (قيمة الإنتاج الذي حققته الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما في ذلك مُساهمة القطاعين (العام والخاص) والمتحصلات من الضرائب ومدى توفير الدولة فرص العمل لأفرادها من خلال هذه الأنشطة الاقتصادية.

التنمية الاجتماعية: يتم قياسها من خلال تحسين مُستوى المعيشة لأفراد المجتمع (التعليمي والصحي) من خلال أعداد المدارس الحكومية ومدى تطوير تلك المدارس، أعداد المستشفيات والوحدات الصحية ومدى كفاءتها لتغطية الزيادة السكانية وتطورها، الفجوة في عدالة التوزيع للاستثمار في القطاعين التعليمي والصحي طبقا للحالة الجغرافية، مُعدلات الفقر الممثلة لعدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر (متعدد الأبعاد).

التنمية البيئية: يتم قياسها من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور واستخدام الأساليب التكنولوجية من أجل ترشيدها والعمل على مصلحة الأجيال المُستقبلية.

المتغيرات المُستقلة للدراسة:

الدخل:

وأبعاده (الناتج المحلي الإجمالي – البطالة – الفقر)

ويتم القياس من خلال الآتي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** (جميع الأنشطة المُساهمة في العملية الإنتاجية).
- **البطالة:** عدد الأفراد العاطلين عن العمل / الفئة النشطة (العاملون والعاطلين) × ١٠٠).
- **الفقر:** (عدد الأفراد التي تقع على خط الفقر وتحت خط الفقر–من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك)

الإنفاق:

وأبعاده (التعليم – الصحة)

- **التعليم:** نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة للدولة، وأعداد المدارس الفعلية للمراحل الثلاث (الابتدائي–الإعدادي–الثانوي).
- **الصحة:** نسبة الإنفاق على الصحة من الموازنة العامة للدولة، وأعداد الوحدات الصحية والمستشفيات الصحية الحكومية.

مجالات الدراسة

١-المجال الزمني:

تحدد المجال الزمني للدراسة في الفترة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٨) سلسلة زمنية قدرها (عشرة) سنوات لتوفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لتحليل الدراسة لهذه الفترة الزمنية التي يعتمد علها الباحث في تحليل بياناتها.

٢-المجال المكاني:

تحدد المجال المكاني للدراسة في تطبيقها على جمهورية مصر العربية.

ولقد تناولت هذه الدراسة (ستة) فصول مقسمة كما يلي:

الفصل الأول: (الإطار العام للدراسة)

الفصل الثاني: (دور الدخل في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة)

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإيرادات العامة.

المبحث الثاني: دور التنمية المُستدامة في خفض مؤشرات البطالة.

المبحث الثالث: دور التنمية المُستدامة في خفض مؤشرات الفقر.

الفصل الثالث: (دور الإنفاق في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة)

يتناول هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النفقات العامة.

المبحث الثاني: دور الإنفاق على مجالات التنمية المختلفة.

الفصل الرابع: التنمية المُستدامة الشاملة (مفهومها، أهدافها، مؤشراتها، مجالاتها).

الفصل الخامس: يتناول هذا الفصل (التحليل الإحصائي للدراسة).

الفصل السادس: (النتائج والتوصيات)

مراجع الدراسة

كيفية قياس متغيرات الدراسة

تختلف مقاييس متغيرات الدراسة الداخلة في التحليل الإحصائي، ولذلك كان من الضروري توضيح طبيعة قياس هذه المتغيرات كما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يتم قياس المتغير من خلال جميع (الأنشطة الاقتصادية) المُساهمة في العملية الإنتاجية للدولة بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص.
- **الإيرادات العامة:** يتم قياسه من خلال جميع المتحصلات من الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للدولة بجانب المتحصلات الضريبية المختلفة سواء أكانت من الأنشطة الاقتصادية أو دخول الأفراد أو الرسوم على الخدمات.
- **النفقات العامة:** يتم قياسها من خلال حجم المبالغ التي تم صرفها على الاستثمارات المختلفة (الإنفاق الاستثماري–الإنفاق الاستهلاكي الحكومي–الاستثمار على البنية التحتية)
- **البطالة:** يتم قياس البطالة من خلال المعادلة التالية:

عدد الأفراد العاطلين عن العمل / الفئة النشطة (العاملون والعاطلين) × ١٠٠

- **الفقر:** هو عبارة عن عدد الأفراد التي تقع على خط الفقر وتحت خط الفقر–من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك) وهو يقاس بمستوى المعيشة من خلال تحديد نسبة السكان التي تقع تحت خط الفقر إجمالا بعدد السكان، حيث يتم تقدير حجم الفقراء في المجتمع سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى الأسر، من خلال تحديد (تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل: الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم وأجور المواصلات).
- **مُعدل نمو التعليم:** يقاس هذا المُعدل من خلال أعداد المدارس والملتحقين بها، بجانب جودة مخرجات المنظومة التعليمية وهذه الدراسة تركز على التعليم ككل (ما قبل الجامعي والجامعي).
- **نسبة الإنفاق على التعليم:** هي عبارة عما تم تخصيصه من الموازنة العامة للدولة من أجل الاستثمار في القطاع التعليمي، من أجل تطوير وإنشاء المدارس والجامعات الحكومية.
- **مُعدل نمو الصحة:** يقاس هذا المُعدل من خلال أعداد الوحدات الصحية والمستشفيات الصحية الحكومية، ومدى توافرها على مستوى محافظات الدولة والتي تعبر عن مستوى الرعاية الصحية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع.
- **نسبة الإنفاق على الصحة:** هو عبارة عما تم تخصيصه من الموازنة العامة للدولة للاستثمار في القطاع الصحي ككل، من أجل إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمستشفيات.